

بأعلامهم

بقلم
أسعد مارون*

إعلام على القياس!

يدعون الى "اعلام ايجابي" او "اعلام بناء": ايجابي او بناء مع من؟ ولماذا؟

مع السلطة السياسية ودوره كشف فسادها وعوراتها، ام مع قضايا المجتمع ودوره الاضاءة على كل ما فيه من جمال وقبح.

اسأل اولاً: على اي مسار يقف الاعلام في بلادنا؟

الاعلام رسالة وقضية وسلطة فاعلة، يساهم في رسم السياسات وتبني صانعي القرار لقضية ما. الاعلام غالباً ما يكون كذلك او ما يجب عليه ان يكون.

الاعلام، احياناً، بوق وسلاح وسلعة وترويج موقف وتلميح صورة، تأسره السلطة السياسية ومصالحها.

مع ذلك، يحاول هذا الاعلام السير فوق ذلك الخيط الرفيع، الفاصل بين مصالح السلطة السياسية من جهة، والحرص على مصلحة المواطن من جهة اخرى.

اسأل ثانياً: من قال ان الاعلام يجب ان يكون ايجابياً او سلبياً؟ الاعلام هو الاعلام ونقطة على السطر. فلماذا يجب ان نوصفه ونؤطره؟

التوصيف والتأطير هما تقييد مقنع لحرية الاعلام المطلقة، نرفضه كما نرفضونه.

لكن، قبل الغوص في الموضوع عرضاً ونقداً، هل نحن قادرين على ترجمة التنظير عن الاعلام ايجابي او البناء بخارطة طريق واضحة، قابلة للتطبيق؟ وان رسمت هذه الخارطة فهل الاعلامي قادر على تطبيقها؟ وماذا لو اعاقه من يعتقد انه يقبض على السلطة ويحاول ان يتحكم بالاعلام؟

وألا يعكس الواقع الاعلامي الراهن تناحر السلطة السياسية وسياساتها ومصالحها؟

المهمة ليست سهلة. فهذه المهنة استخدمت على مدى عقود، دفاعاً او هجوماً، لتكون اداة في صراعات اجتماعية وسياسية واقتصادية،

ضيف العدد

مقاربة غير تقليدية
للمأزق الاقتصادي في لبنان

بقي الاقتصاد اللبناني، منذ الاستقلال، شديد الانكشاف للعالم الخارجي. يشهد على ذلك ارتفاع مؤشر الصادرات مع الواردات على الناتج المحلي الاجمالي $100 \times$ ، ما ادى الى استمرار انخفاض تغطية الصادرات على الواردات $100 \times$ ، والتي وصلت الى حدود 20% اخيراً، والى وجود عجز مزمن في الميزان التجاري للدولة.

يشكو الاقتصاد اللبناني من مظاهر ضعف اخرى ابرزها: النقص في الموارد الطبيعية، كثافة سكانية مرتفعة، انخفاض نصيب الفرد من الارض الزراعية، صغر حجم السوق الداخلية، نمو قطاع التجارة والخدمات على حساب قطاعي الزراعة والصناعة، الحجم الصغير والصغير جدا للمنشآت الاقتصادية، اعتماد نظام ليبرالي مفرط وتواضع دور الدولة في العملية الاقتصادية، وغيره.

في مقابل ذلك، امتاز الاقتصاد اللبناني حتى العام 1975 بعدد من مظاهر القوة: استقرار سياسي نسبي، نظام مصرفي محافظ، واعتماد السرية المصرفية.

ساعدت الظروف الاقليمية التي كانت مؤاتية حتى العام 1982 وتحويلات المغتربين في بقاء ميزان المدفوعات فائضاً، وكان العجز في الموازنة يكاد لا يذكر، كما ان لبنان لم يكن بلداً مديناً.

بعد العام 1982 اصبح دور العوامل الاقليمية سلبياً. ومنذ العام 1983 وحتى نهاية العام 1992، فقدت الليرة اللبنانية 98% من قيمتها وارتفع الدين العام بالليرة اللبنانية من 13 مليار ليرة الى 5000 مليار ليرة، ولكن قيمته بالدولار انخفضت في الفترة نفسها من 3 مليارات دولار الى 2.450 مليار دولار، لان الدولة كانت تمول نفقاتها الجارية من الانخفاض في قيمة الليرة.

وجاءت خطة اعادة الاعمار التي وضعتها حكومة الرئيس رفيق الحريري الاولى في العام 1993 لتعيد انتاج النظام الاقتصادي اياه الذي ساد منذ الاستقلال، مع فارق وحيد تمثل في تثبيت سعر النقد اللبناني الى الدولار. وسارت كل الحكومات اللاحقة على النهج نفسه تقريبا. وقد ادى تثبيت سعر النقد، وارتفاع الفوائد على القروض العامة وعوامل اخرى الى زيادة الدين العام من اقل من 3 مليارات دولار في العام 1993 الى 81 مليار دولار في مطلع العام الجاري.

لم تتنبه الحكومات المتعاقبة في لبنان الى عمق التحولات التي

بقلم البروفيسور
كليب كليب*

احدثتها ثورة المعلوماتية والاتصالات في الحياة الاقتصادية منذ ثمانينات القرن الاخير. ففي الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والمعلومات، اصبحت تكنولوجيا المعلومات - وليس رأس المال المادي او القوة العاملة - العنصر الاساسي في النمو الاقتصادي.

قللت ثورة المعلوماتية من الاعتماد على الموارد الطبيعية وخفضت اسعارها. وادى تغلغل المعلوماتية في النشاط الاقتصادي واتساع التجارة الالكترونية الى الفسح في المجال امام المؤسسات الصغيرة الحجم لان تنتج للسوق العالمية، فاتجهت بعض المؤسسات الكبيرة الى اعادة تركيب بنيتها لجهة التوزع الى مؤسسات صغيرة ذات استقلال مالي واداري (الشكل العنقودي).

لم يعد حجم سوق الدولة وعدد سكانها والحجم الكبير للمؤسسات تشكل العناصر الاساسية في المنافسة، بل كثافة المعرفة والقدرة على الابداع والتجديد والابتكار. فها هي عشرات البلدان الصغيرة جدا، على مثال سنغافورة والوكسمبورغ، تتربع على اعلى درجات سلم النمو الاقتصادي. كما سهلت المعلومات اماكن انتقال بعض الدول من المرحلة الزراعية الى مرحلة اقتصاد المعرفة مباشرة من دون المرور بمرحلة الصناعة التقليدية (ايرلندا).

لم تعد عوامل الضعف التي اشرنا اليها آنفا تشكل عناصر عاقبة للاقتصاد اللبناني في زمن صناعة المعلومات. ولم يعد هناك من عقبات في نقل التكنولوجيا، فالمعلومات اصبحت مشاعاً عالمياً على الرغم من كل قوانين الملكية الفكرية.

كما ان لبنان يمتلك راسملاً بشرياً مهماً يمكنه من دخول بعض فروع صناعة المعرفة. ان اعتماد نظام ثنائي الرأس في التعليم (اكاديمي ومهني) وزيادة الانفاق على البحوث العلمية، يعتبر مدخلاً مهماً. وتعتبر عملية مكنتة الادارة ورقمنة الاقتصاد شرطاً ضرورياً لانها السبيل الافضل الى الحد من حدة الفساد والزيائنية والمحسوبيات في الادارات العامة والخاصة. ان ذلك يجب ان يترافق مع تعزيز دور اجهزة الرقابة واصلاح النظام الضريبي القائم. لكن لا بد قبل كل شيء من توفر النية واتخاذ القرار السياسي.

المهمة ليست سهلة. لكنها ليست مستحيلة.

* استاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية

* المدير العام لاذاعة صوت لبنان 100.3 - 100.5